المناضل المسوري لـ«الميثاق»:

الوحدة اليمنية التاج الذي وضعه الرئيس على جبين الثورة

■ أكد اللواء/حسين محمد المسوري عضو مجلس الشورى أن الثورة أخرجت الشعب من الظلمات الى النور ومن عهود القهر والاضطهاد الى الحرية والديمقراطية والعدل والمساواة، وقال في حوار مع «الميثاق»: ان المقارنة بين الماضي الإمامي والعهد الجمهوري كالمقارنة بين الموت والحياة والوجود والعدم، لافتاً الى أن الأصوات التي ظهرت مؤخراً وتحن للماضي البغيض إنما هي أصوات نشاز وهي امتداد لتلك الاسرة الظالمة التي حكمت اليمنيين بالحديد والنار وثار عليها الشعب وطردها الى غير رجعة.. ودعا المناضل المسوري الى وضع استراتيجية وطنية لإعادة النظر في التربية الوطنية وغرس قيم الولاء الوطني لدى النشء والشباب وكافة أفراد المجتمع.. والى نص اللقاء:

▷ لقاء: عارف الشرجبي

الوحدة أنهت الصراعات التي حدثت بعد الاستقلال

بعد ٤٨ عاماً على قيام الثورة والجمهورية.. هل تحققت أهدافها على أرض الواقع؟

لاشك ان الثورة اليمنية قد حققت اعظم المنجزات للشعب الذي ناضل كثيراً للخلاص من الحكم الإمامي المتسلط المستبد، ولا أبالغ إن قلت ان الثورة قد اخرجت الشعب من عهود الظلام والتخلف الى حياة عصرية أكثر اشراقاً وعدلاً ومساواة.

منجزات شواهد

وإذا نظرنا الى أهداف الثورة لوجدنا انها في مجملها تهدف الى الرقي والنهوض بالانسان اليمني والحفاظ على كرامته وعزته.. وهو الامر الذي تحقق فعلاً على مختلف الاصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وجاء تحقيق الوحدة اليمنية ليتوج بها الشعب اليمني جبين الثورة اليمنية بالانتصار بعد أن أعادت الاعتبار للتاريخ في ٢٢مايو ١٩٩٠م على يد فخامة الرئيس علي عبدالله صالح الذي بذل ومعه الشرفاء من أبناء الشعب الكثير في سبيل إعادة تحقيقها، وهذا لا يعني اننا قد وصلنا الى حد الكمال بل علينا بذل الجهود لتحقيق أعلى قدر من الرفاهية والامن والاستقرار للشعب.

وهذا لن يتحقق الا بتضافر كل الجهود الخيرة في المجتمع احزاباً وجماعات ومنظمات مجتمع مدني.. لان بناء الوطن مسؤولية مشتركة.

شتّان بينهما

هل يمكن ان تقارن بين وضع اليمن قبل قيام الثورة وبعدها؟

من الصعب ان نقارن بين الحياة والموت والوجود والعدم، فلا يوجد شيء قبل الثورة يمكن أن نذكره غير الظلم والجوع والمرض والقهر والإذلال الذي كان يمارس ضد الشعب الذي قاد الفتوحات وبنى الممالك الإسلامية في اسبانيا «الاندلس» واندونيسيا والمغرب العربي وبلاد الرافدين، وغيرها.. من يصدق أن أسرة «بيت حميد الدين» قد حكمت عليه بالفناء والموت البطيئ بعد ان اعتبرته جزءاً من ممتلكاتها، غير أن إرادة اليمنيين لم تقهر، فقد ثاروا وتمكنوا من تحطيم القيود والعودة للحياة من جديد في ٢٦سبتمبر ١٩٦٢م، فلا يعقل ان نقارن بين وجود ٢٠٠ طالب يدرسون على ألواح خشبية وبين أكثر من ٦ ملايين طالب وطالبة جزء كبير منهم في الجامعة.. أو نقارن الجيش المتدرب والمتسلح بأحدث الاسلحة بعدد قليل من الجندرمة والعكفة الذين لا يجيدون ارتداء بدلة أو بيادة، «حذاء».. بفضل الجمهورية صارت لدينا عشرات الآلاف من المدارس ومثلها من المستشفيات وآلاف الكيلومترات من الطرق المسفلتة والمعبدة بالاضافة مشاريع الى الكهرباء والاتصالات كل هذا وغيره تحقق في زمن قياسي من عمر الثورة وقبل كل ذلك أصبح الانسان اليمني يعيش بكل حرية ويقول ما يريد ويختار من يحكمه بنفسه.

واتذكر انه في ثورة ١٩٤٨م والتي أدت إلى مقتل الإمام يحيى أمر الإمام أحمد انصاه باستباحة صنعاء فأحدثوا فيها القتل والنهب والدمار ولم يتجرأ احد على الشكوى، أما اليوم إذا احتجز صحفي لساعات قامت الدنيا ولم تقعد، إذاً لا مجال للمقارنة بين حكم الإمامة المتخلف والنظام الجمهوري مهما حاول البعض فعل ذلك.

ثورة شعبية

هناك من يقول ان الثورة كانت انقلاباً.. فما ردكم؟

الأمور تحسب بالنتائج.. فالتقليل من أهمية الثورة ونتائجها أمر وارد من قبل أعداء الثورة وأعوان العهد المباد الذين تضررت مصالحهم، أما انها ثورة فهي كذلك وبكل المقاييس، فقد التحم في الدفاع عنها كل أبناء الشعب وقدم عشرات الآلاف من الشهداء والجرحى والمعاقين.. إذاً هي ثورة شعبية جاءت من رحم الشعب وليست انقلاباً لوضع رئيس بدل رئيس أو إمام بدل إمام ثم ان واقع عامة الشعب في ظل الإمامة المقيتة كان يتطلب ثورة تحقق طموحاته وتطلعاته.

> **بفضل أبناء المحافظات الجنوبية انتصرت ثورة سبتمبر**

أذيال التخلف

بعد هذه المدة من عمر الثورة.. لماذا ظهرت بعض الاصوات المزيّفة لقبح الإمامة؟

الأصوات التي نسمعها اليوم هي امتداد لذيول العهد الإمامي المباد ومرور ٤٨ عاماً قد لا تكفي لإزالة كل تلك الرواسب المريضة، وهذه الاصوات النشاز هي أصلاً موجودة وهي لأشخاص من بقايا الكهنة او ممن كانوا معهم وما هم إلاّ مجرد قطرة في بحر ولا تشكل أي خطر على الثورة والجمهورية فمتمردو صعدة هم من نفس العجينة الإمامية المتخلفة التي خرجت على الدستور وأعلنت تمردها بدعم خارجي، أولئك النفر خارجون على اجماع الشعب.

وكيف تجرأوا على تحدي الدولة وحاربوها وهم قلة؟

الحوثي وأسرته أشخاص معدودون بالأصابع ولكن الذين يحارب معهم مرتزقة من داخل الوطن وخارجه، وإذا كان المتمردون قد استطاع التغرير ببعض الشباب أو إغراءهم بالمال فذلك لاننا تركنا لهم الساحة مفتوحة حتى تمكنوا من بث سمومهم في بعض المناطق النائية، ناهيك عن الحالة الاقتصادية التي يعاني منها بعض من وقف مع المتمردين فطمعوا بالمال عن جهل بعواقب ما يفعلون بالوطن وأهله والا لما قتل الاخ أخاه في صعدة ولما ظهر أناس يقولون «الرسول وسيدي حسين سواء سواء»، وأمام هذه الثقافة لابد علينا من إعادة النظر في كل ما يدور في تلك المناطق بشكل جدي قبل أن تستفحل المشكلة.

ثقافة بائدة

لماذا تركت الساحة مفتوحة للمتمردين..؟

منذ قيام الثورة حتى عام ١٩٧٠م والدولة غائبة عن صعدة وبعدها ظل وجود الدولة محصوراً على الدوائر الرسمية وعندما تولى فخامة الرئيس علي عبدالله صالح الحكم عمل على مد نفوذ الدولة الى كل أرجاء الوطن ومنها صعدة فتم بناء المدارس والمعاهد وادخال الحياة العصرية إلى بعض تلك المناطق ورغم ذلك كان هناك من يعمل على نشر ثقافة معينة تمتد جذورها الى الماضي الإمامي.. فأوجدت المدارس الخاصة ووزعت الملازم لنشر أفكارها.. وهنا تكمن الخطورة ليس على الثورة لانها محمية بقوة الرجال ولكن على عقول الناس البسطاء، ولذلك لابد من إعادة النظر في كل الثقافة وبالتعليم وبدور الجوامع والخطاب الديني في صعدة وبحيث يكون كل شيء تحت اشراف الدولة.. وعمل كبير كهذا يجب الا يقتصر على الحكومة فقط، بل على الاحزاب والتنظيمات السياسية والوجهاء والمشائخ ومنظمات المجتمع المدني ولابد ايضاً من توفير الخدمات التي يحتاجها المواطن في تلك المناطق، ولعل توجيه فخامة الرئيس مؤخراً بإنشاء جامعة صعدة كان قراراً صائباً لانها ستسهم في استيعاب أبناء صعدة في التعليم النظامي وبالتالي سيحصل الخريجون على فرص عمل بدلاً من حمل البندق ضد الدولة أو الدعوة للعودة للماضي المتخلف.

رواسب الماضي

ما سبب عدم انتشار التعليم النظامي في تلك المناطق؟

ماحدث قد لا يكون متعمداً ولكن هناك نوع من الإهمال، فبعد الثورة دخل البلد في حروب مع الملكيين حتى عام «١٩٧٠م ثم بعد حركة ١٣ يونيو دخلت بعض القبائل الشمالية في خلاف مع الدولة فترتب عليه تأخر وصول التعليم والخدمات في تلك المناطق.. فتعطلت الامور وحدث ما حدث.

الأصوات الداعية للماضي ألا تستفزكم كمناضلين؟

لقد تعودنا على مثل هذه الخزعبلات منذ قيام الثورة سواء إعلامياً أو ميدانياً وهي لا تضايقنا بالقدر الذي تخلق لدينا إيماناً بضرورة العمل الجاد لصالح الشعب وإنهاء رواسب الماضي المتخلف.

كلنا مسئولون

بالأمس حملتم السلاح ضد الإمامة فما الذي تفعلونه اليوم؟

كثير من الثوار قد توفوا وقضوا نحبهم ومن بقي أصبح كبيراً في السن ومع ذلك لابد أن يشارك الجميع في بناء الوطن والدفاع عنه سواء بالكلمة الصادقة أو التوعية الاعلامية أو الكتابة أو غيرها المهم يجب أن لا نقف متفرجين إزاء ما يحدث.

وأي انسان لديه حس وطني وكان له اسهام في سبيل الوطن يجب أن لا يسلم الراية وينام في بيته أو يقول أنا ما لي.. فالواجب الوطني لا ينتهي الا بوفاة الشخص وعلى أقل تقدير يعمل على نشر القيم الوطنية في أسرته والحي الذي يعيش فيه أو المدينة ويحث الناس على مواجهة الخطر الذي يحدق بالوطن.

هل هناك خطر على الثورة والجمهورية؟

لم نشعر بأي خطر على الثورة حتى في أحلك الظروف عدا الأيام الاولى لقيامها.. وحتى أثناء الحصار وانسحاب الجيش المصري كنا متأكدين من النصر، وذلك لإيماننا بعدالة الثورة ومشروعيتها.. لكن الخطر الحقيقي يأتي عندما نهمل واجباتنا ولم نعمل ما يجب، فالتقصير والاهمال في الواجب هو الذي يخلق المصائب ولذا لابد من محاسبة المقصر في توفير العدل والمساواة بين الناس كما أن التهاون مع الخارجين على القانون والمتمردين يشكل خطراً على البلاد.

> **يجب توعية الشباب بمآسي الاستعمار والإمامة والتشطير**

الوصاية للشعب

ادعاء الوصاية من قبل البعض على مناطق معينة في الوطن.. كيف يؤثر على الوحدة والثوابت؟

إذا عدنا بالذاكرة الى عام ١٩٦٧م عندما اعلن استقلال جنوب الوطن نجد ان أحداثاً مؤسفة ومدمرة وقتالاً مستمراً كان يحدث بين أبناء تلك المناطق، والتي كان آخرها احداث يناير ٨٦م في عدن وراح ضحيتها اكثر من ١٥ ألف مواطن معظمهم قتل بالهوية كما نزح عشرات ومئات الآلاف الى المحافظات الشمالية هرباً من موت محقق.. كل ذلك كان يحدث من أجل السلطة والوصول اليها ونحن اليوم في ظل دولة الوحدة نتحمل إرث الماضي وصراعاته، فقد كانت المناصب والمصالح تؤخذ بالقوة، وتربى على هذا المفهوم والثقافة جيل هم اليوم موجودون في تلك العناصر الخارجة على القانون وهناك مقولة يرددوها تقول: «إما نحكم أو نموت».. لذلك عندما قامت الوحدة واقترنت بالديمقراطية وجعلت الصندوق حكماً للوصول الى السلطة وخرج الحزب الاشتراكي من السلطة عندما اعلن الانفصال والحرب في ٩٤م من أجل البقاء في السلطة خلافاً للدستور، ومع ذلك أعلن فخامة الرئيس العفو العام عنهم من أجل لمّ الشمل وتضميد الجراح، ولكن البعض أبى الا أن يفتعل الأزمات والتي كان آخرها قطع الطريق ورفع الأعلام الشطرية واعلان فك الارتباط والقتل بالهوية، ولذلك نقول:إن ادعاء الوصاية ليس من حق احد غير ان تلك العناصر استلمت الملايين من الخارج للإضرار بالوطن ووحدته وهم قلة أما عامة الشعب في المحافظات الجنوبية والشرقية فهم ضد ادعاء الوصاية.

دور توعوي

كيف تفسر وجود طلاب بعض المدارس مع العناصر الخارجة على القانون؟

لابد أن يكون للحرية ثمن، فهناك من يستغل الديمقراطية التي جاءت بها الوحدة استغلالاً خاطئاً وإذا شاهدنا عشرات الطلاب ينضمون للخارجين على القانون في تلك المناطق بعد أن غرر بهم، فهناك ملايين الطلاب في نفس المناطق مع الوحدة ومع ذلك لابد أن نتحمل المسؤولية في توعية الناس بأهمية الحفاظ على الثوابت «الوحدة والجمهورية والديمقراطية» كما يجب ان نعرف الشباب بالمآسي التي كانت تحدث قبل الوحدة لكي يتعظوا من الماضي ويحافظوا على النعمة التي جاءت بها الوحدة وهذا الدور يجب أن نقوم به جميعاً سلطة ومعارضة وكل افراد المجتمع.

واهمون

كيف ترى موقف المعارضة في قضية الحفاظ على الثوابت؟

للأسف الشديد- هناك أحزاب في المشترك تحرص على الوصول للسلطة بأي شكل حتى وإن كان ذلك سيؤدي بالوطن الى الهاوية .. فسكوتها على أعمال القتل والتخريب وإعلان فك الارتباط والدعوات الإمامية شيء محير، ولذا على قيادات تلك الأحزاب أن تعلن موقفاً واضحاً وتدين الحراك ودعاة الإمام وفك الارتباط.. أما اذا أرادت الوصول الى السلطة بدعمها الحراك والانفصال أو التمرد فهم واهمون لأن الشعب سيكون بالمرصاد لكل من يحاول العبث بأمنه واستقراره ووحدته وثورته.

تهويل

تقول المعارضة ان الدولة غير جادة في حل القضايا ومحاربة الفساد الذي استشرى .. فماذا ترى كمناضل ورجل اقتصاد؟

نعلم أن الدولة قد وجهت بحل الكثير من المشاكل والقضايا العادلة وفعلاً تم حل الجزء الأكبر منها، أما مسألة الفساد فهناك تهويل كبير بوجوده، وأنا هنا لا أدافع عن الفساد والمفسدين، أقول إن التهويل من قبل المعارضة مبالغ فيه وهو لإثارة الكراهية في أوساط الشعب ضد الدولة بل وتشويه صورة اليمن أمام الدول الشقيقة والصديقة.ومع ذلك أقول على الدولة محاسبة الفاسدين أمام الرأي العام، بحسب توجيهات فخامة الرئيس.. ولابد من الفصل بين المعارضة الحقيقية وبين المكابدة السياسية التي تضر بالوطن.

استراتيجية وطنية

التصرفات الخاطئة من قبل البعض.. ألا تنم عن خلل في الثقافة الوطنية؟

أي قول أو تصرف يضر بالوطن لا يأتي الا من شخص يعاني من خلل في ولائه الوطني ونقص بالوعي الوطني سواء أكان من قبل سياسي أو مواطن عادي.

وما الحل في نظرك؟

لابد من وضع استراتيجية وطنية لرسم ملامح للتربية الوطنية والثقافة الوطنية ابتداءً من طلاب المدارس والجامعات سواء من خلال إعادة صياغة المناهج أو التنشئة السليمة، وهذا الامر يجب أن تشترك فيه كل الاحزاب والشخصيات الوطنية ولابد أن نعيد صياغة الخطاب الاعلامي ودور الجامع كما ذكرت لأن الوطن مسؤوليتنا جميعاً.□

الوحدة اليمنية في أول جلسة لحكومة الاستقلال

▷ في أول جلسة عقدتها أول حكومة في الدولة التي قامت في جنوب الوطن يوم ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م. كانت القضية اليمنية الكبرى «الوحدة» في مقدمة الموضوعات المدرجة في الجلسة، إذ تم التأكيد على ضرورة أن تضع القيادة الجديدة- نصب أعينها- تحقيق الوحدة اليمنية.. عدا تطرقها إلى أولويات بناء الجهاز الإداري للدولة الوليدة.. وفي ما يلي نشر نص محضر هذه الجلسة:

محضر الجلسة الأولى لمجلس الوزراء المنعقدة في تاريخ ٢٩ شعبان ١٣٨٧هـ الموافق ١ / ١٢ / ١٩٦٧م في تمام الساعة السابعة والنصف مساء بقاعة الاجتماعات في دار الرئاسة في التواهي.

الحاضرون:

الرئيس: السيد قحطان محمد الشعبي- رئيس الجمهورية

١- السيد سيف أحمد ضالعي- وزير الخارجية

٢- السيد علي سالم البيض- وزير الدفاع

٣- السيد محمد علي هيثم- وزير الداخلية ووزير الصحة بالوكالة

٤- السيد محمود عبدالله عشيش- وزير المالية

٥- السيد عبدالفتاح اسماعيل- وزير الثقافة والإرشاد وشئون الوحدة اليمنية

٦- السيد فيصل عبداللطيف- وزير الاقتصاد والتجارة والتخطيط

٧- السيد عادل محفوظ خليفة- وزير العدل والأوقاف

٨- السيد فيصل شملان- وزير الأشغال والمواصلات

٩- السيد محمد عبدالقادر باقيه- وزير التربية والتعليم

١٠- السيد عبدالملك اسماعيل- وزير العمل والشئون الاجتماعية.

الغائبون:

- السيد سعيد عمر العكبري- وزير الإدارة المحلية ووزير الزراعة والإصلاح والزراعي بالوكالة.

عقدت الجلسة الأولى لمجلس الوزراء بعد أخذ القسم القانونية.

افتتاح الجلسة:

أشار الرئيس إلى أن هذه جلسة تاريخية باعتبارها أول جلسة لأول حكومة للثورة، وقد ناشد سيادته بتأكيد ضرورة الحزم والمثابرة، كما أشار إلى كل التجربة الثورية، وشدد على ضرورة الاستمرار في السلوك الثوري كرجل دولة، وتطرق إلى الوحدة اليمنية وأشار إلى أنه يجب أن نضع كل أمل في تحقيق الوحدة اليمنية، وأوضح أخيراً أن المسئولية الجديدة فرضت علينا قيوداً يجب علينا أن نراعيها.

١- سكرتارية المجلس:

طرح موضوع سكرتارية مجلس الوزراء واقترح أن يستعان بالسيد فضل السلامي حتى يتم استكمال الجانب الاداري لرئاسة الجمهورية، وعليه أقر المجلس ما يلي:

أن يستعان بالسيد فضل السلامي ليقوم بأعمال سكرتارية مجلس الوزراء مؤقتاً إلى أن يتم استكمال الجانب الاداري لرئاسة الجمهورية..

٢- جدول الأعمال:

أ- كيف ينشئ كل وزير وزارته

ب- اختصاصات كل وزارة

جـ- سير العمل في كل وزارة

د- التنسيق بين الوزارات المختلفة

اشار الرئيس إلى وجوب التدقيق في وضع التخطيط الكامل للجهاز الإداري ووضع اختصاصات كل وزارة ومحاولة وضع خطة لدمج مختلف الوزارات الاتحادية سابقاً والتابعة لحكومة عدن سابقاً ووضعها لتسير بموجب التخطيط الوزاري للجمهورية، وبعد نقاش في الموضوع طلب من السيد فضل السلامي اعطاء موجز عن موقع الوزارات حالياً وعدد الادارات التابعة لها وأسماء وكلاء الوزارات والمسئولين الكبار في مختلف الادارات.. وأخيراً قرر المجلس ما يلي:

- أن يباشر الوزراء أعمالهم في وزاراتهم ابتداءً من يوم السبت الأول من ديسمبر ١٩٦٧م وعلى كل منهم رفع تقرير عن وزارته إلى مجلس الوزراء في أول فرصة.. (يقوم بالتنفيذ: جميع الوزراء).

٣- مساعدات حكومة الهند:

أشار سيادة الرئيس إلى وصول بعثة عن حكومة الهند يوم ٦ ديسمبر الحالي لدراسة امكانية اعطاء مساعدات للجمهورية في مختلف المجالات وعليه قرر ما يلي:

تشكيل لجنة خماسية من الوزراء التالية أسماؤهم:

١- وزير الخارجية.

٢- وزير الاقتصاد والتجارة والتخطيط.

٣- وزارة المالية.

٤- وزير الأشغال والمواصلات.

٥- وزير الدفاع.

وعلى اللجنة وضع تقرير شامل بكل ما يطلب من حكومة الهند تقديمه من مساعدات للجمهورية في كل المجالات الإدارية والفنية ومساعدات مختلفة، وطلب من السيد فضل السلامي ترتيب استقبال البعثة مع السكن وسيارة خاصة ومكتب للعمل، كما قرر أن يكون للدكتور محمد عمر الحبشي مرافق خاص للبعثة.

(يقوم بالتنفيذ كل من وزير الخارجية ووزير الاقتصاد والتجارة والتخطيط ووزير المالية ووزير البرق وسكرتير المجلس المؤقت).

٤- خبراء من الجمهورية العربية المتحدة في البروتوكول والإدارة:

أوضح الرئيس الحاجة إلى خبراء في البروتوكول والإدارة من الجمهورية العربية المتحدة وقرر ما يلي:

- طلب خبيرين في البروتوكول وخبيرين في الجهاز الاداري من الجمهورية العربية المتحدة.. (يقوم بالتنفيذ وزير الخارجية).

٥- خبراء في الاقتصاد والتخطيط من الجزائر:

وضح الرئيس الحاجة إلى خبراء في الاقتصاد والتخطيط لوضع دراسة شاملة في الاقتصاد والتخطيط للجمهورية وقرر ما يلي:

- طلب خبيرين في الاقتصاد والتخطيط من حكومة الجزائر، بوجه خاص خبير يدعى الدكتور موسى.

(يقوم بالتنفيذ: وزير الاقتصاد والتجارة والتخطيط).

٦- لجنة جرد وحصر ممتلكات ومخلفات الجيش البريطاني السابق:

طرق الرئيس موضوع ممتلكات ومخلفات الجيش البريطاني التي سلم بعض منها لإدارة الأشغال العامة ومنها للجيش، وقرر ما يلي:

- تكون لجنة من الوزراء التالية اسماؤهم لجرد وحصر ممتلكات الدولة من مخلفات الجيش البريطاني ورفع تقرير شامل حول مستقبل هذه الممتلكات:

- وزير الدفاع.

- وزير الداخلية.

- وزير الأشغال والمواصلات.

(يقوم بالتنفيذ: وزير الدفاع ووزير الداخلية ووزير الأشغال والمواصلات).

٧- منطقة تجمّع السلك الدبيلوماسي:

بحث موضوع تجمع السلك الدبيلوماسي الخارجي ويجب تحديد منطقة بعيدة نسبياً عن مقر الرئاسة، وقرر ما يلي:

- يحدد حي خور مكسر منطقة لتجمّع السفارات والسلك الدبيلوماسي.

(يقوم بالتنفيذ: كل من وزير الخارجية والداخلية والأشغال والمواصلات).

٨- مشاريع التطوير:

بحث موضوع مشاريع التطوير الملتزم بها من حكومة بريطانيا والذي لم يتم انجازها بعد، وقرر ما يلي:

- على كل وزارة مختصة متابعة سير التطوير ويعمل بحث شامل، ويبلغ وزير المالية عن المتطلبات المالية لإتمام هذه المشاريع، وعلى وزير المالية دراسة الوضع ومتابعة استلام ما ثبت لهذه المشاريع، كما عليه دراسة ذلك مع الخبراء الاداريين وعلى الوزراء المختصين الاستمرار في إتمام العمل في المشاريع التي مازالت لم تتم بعد.

(يقوم بالتنفيذ: الوزراء المختصون).

٩- الجنسية والجوازات:

طرح موضوع الجنسية والجوازات وقد أجّل بحث الموضوع إلى الجلسة القادمة.

قرر المجلس: تأجيل الموضوع إلى الجلسة القادمة.

وانتهت الجلسة في الساعة الثالثة صباحاً من اليوم التالي..

رئيس مجلس الوزراء□

حرر: ١ / ١٢ / ١٩٦٧م